

تعريف الارتزاق

يشكل تجنيد الأجانب لخوض الحروب سياسة قديمة عند الدول والأشخاص المستفيدين منها، وقد تكون معركة قادش التي جرت على ضفة نهر العاصي في سوريا سنة ١٢٨٨ ق.م بين المصريين يقودهم رمسيس الثاني والحيثيين بقيادة موتالو هي التجربة الأولى لاستخدام جنود مستأجرين يقاتلون مقابل أجور في سبيل قضية لا تعينهم. فقد تضمن الجيش المصري مجاميع من أولئك الجنود، ومنذ تلك المعركة كان لحكام مصر مصادرههم الخاصة للحصول على المرتزقة وخاصة الإغريق ومجاورهم الذين يطلق عليهم الشعوب البحرية، فقد كرر رمسيس الثالث استخدامهم لقتال عدو قوي يخشى بأسه ألا وهو الفلسطينيين عام ١١٧٤ ق.م، حيث وقعت معركة فاصلة دارت رحاها بين الطرفين في المدن الفلسطينية الساحلية (غزة وعسقلان وأسدود) شاركت فيها أعداد غفيرة من الجنود المرتزقة الإغريق ضمن صفوف الجيش المصري، ومن بعدها وكل الإمبراطوريات (مصر الفرعونية، الإمبراطورية البريطانية، وحتى الأمريكية اليوم) استخدمت القوات الأجنبية بشكل أو بآخر في الحروب، وأطلق عليهم اسم «المرتزقة» Mercenaries هاجسهم الأول والأخير كسب المال فقط، وقد ظهر هذا النوع من الخدمة بعد التحولات التي أصابت الأنظمة الحاكمة، فحين تظهر الحكومات بمظهر الضعف تواجه انقلابات ومؤامرات، عندها قد يلجأ الحاكم إلى الاستعانة بقوة أكبر وأكثر تنظيماً، وقدرة في ذات الوقت على تحقيق الأهداف المنشودة، وفي الغالب تعد

الشركات العاملة عبر الدول هي التي توظف وتؤجر المرتزقة، وهي في ذات الوقت أكثر فاعلية في الوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها لاعتبارات من أهمها سهولة حركتها وتسلسلها عبر الدول.

كانت إحدى العواقب المحددة للضغط المتعاظم الذي مارسه هؤلاء المرتزقة انهيار الكثير من الإمبراطوريات، وبوجه خاص اختفاء الإمبراطورية الرومانية، وفرض تدفقّ عشائر البربر إعادة التفكير في التنظيم السياسي الذي انتهى بتأسيس النظام الإقطاعي، وقد ترتب على هذا الأمر إعادة توزيع أوراق اللعبة وانصهرت الممالك الأوروبية الكبيرة، ولكنها تكاثرت بشكل لا نهائي للممالك والإمارات ذات الولاءات المتعددة، حيث أصبحت الدول القوية نادرة الوجود، واحتلت الرقعة الأساسية للمسرح العام كيانات صغيرة جداً يحكمها سادة تتغير سلطاتهم تبعاً للظروف.

وفي هذا الحيز الذي نسجته ولاءات متشابكة ظهر العنف كوسيلة عادية لتوسيع السلطات وفرض احترامها، وولد من هذه التركيبة الاجتماعية السياسية الخاصة عدداً من منازعات القرون الوسطى التي اتجهت إلى التحول إلى مسائل خصوصية، وتحولت الحرب التي أخذت شكل أداة للتأكيد السياسي لسلطة شخص ما أو سلطة أبنائه من بعده إلى نشاط متميز للنبالة، ومن ثم إلى أعمال تجارية سرعان ما كان يوكل القيام بها إلى مقاولين عسكريين هم قادة جماعات المرتزقة؛ وكانت المعارك تراعي من حيث المبدأ قواعد معينة أطلق عليها اسم قواعد الفروسية بهدف تقليل المخاطر - سواء البشرية أو المادية؛ نظراً لأن الأسلحة والخيول والجنود تمثل كل رأس مال قائد

المرتزقة - التي يواجهها الذين يديرون الحرب. ولم تكن اللعبة تهدف إلى إبادة العدو وإنما إخضاعه والحصول على فدية عن قاداته المأسورين. على أنه بقدر ما كان الاحتراب يتلخص في نظر قاداته في لعبة مثيرة، فإن حالات الارتداد والتحزب وتقلب التحالفات، بل والخيانة، لم تكن حالات استثنائية.

رؤية تاريخية للمفهوم

إن هذه الحالات كانت تحدث لدى أتباع القادة الذين يسمحون لهم بتنفيذ الأعمال العدائية، بدءاً بالمرتزقة؛ فالرجال الذين يجندون على هذا النحو كانوا ينتمون عموماً إلى مجتمع مهمش. وسواء كانوا أبناء عائلات معدمة، أو انتهازيين، أو بؤساء بسطاء، فإنه كان من السهل أن يتحولوا إلى متمردين لا يتوقع ما يمكن أن يفعلوه؛ ولأنهم يتقاضون أجراً ليقاتلوا، فإن هؤلاء الجنود لا يكونون متحمسين لعمل ذلك كثيراً، ولا سيما إذا تأخرت أنصبتهم، ولذلك لم يكن من المستغرب أن تكون هذه الجيوش المركبة من عناصر مختلفة غير مستقرة ومتقلبة وعلى استعداد لبيع نفسها لمن يدفع ثمناً أكبر أو للهروب لدى تعرضها لأقل هجوم. وفوق كل ذلك، فإن جنود هذه الجيوش لم يكن لديهم ذات الاهتمام أو الهم الذي يوجه ساداتهم الذين يجندونهم، وكان بإمكانهم في حالة عدم فرارهم أن يكشفوا عن شراسة ليست لها حدود، وقد كان المرتزقة الذين ينتسبون إلى سويسرا الحالية، الذين كانوا يمثلون الجندية المأجورة لزمان طويل، معروفين أيضاً بوحشيتهم ولامبالاتهم الكاملة بمدونة الشرف المعمول بها في الفروسية.

أما البروتستانت الفرنسيون فتفسر صلابتهم قبل كل شيء بأنهم كانوا يسلكون كمدنيين دفعوا إلى عنف الحرب المتطرف أكثر منهم كمحاربين محترفين، ولم يكن هذا الأمر نادراً، فقد مزقت القرون الوسطى معارك مشهودة صنع فيها البورجوازيون مكانة مرموقة لأنفسهم، وكانوا ينتمون إلى مدن تتمتع بقدر من الاستقلال وقادرين على التمتع برخاء مادي كان يعكسه نفوذ إداري، وفي هذه الظروف كان يهتم تماماً أن يقاتلوا بكفاءة. وفي ظل حسن تنظيم وتدريب المليشيات تجاهلوا عمداً روح الفروسية التي لم يكن يتطلبها منهم كونهم ممثلين لقوم من غير النبلاء، وتحت تأثيرهم أصبحت الكمائن والفخاخ، والخدع، وكل الأسلحة القاذفة التي كانت ممنوعة لزمناً طويلاً، طوعاً أو كرهاً، أدوات لازمة لتحقيق النصر. وفضلاً عن ذلك، أدخلوا في إدارة الحرب شراسة كبيرة، ولاسيما أن تلك الشراسة كانت تستخف بالفروق الطبقيّة، ولا تميز بين النبلاء وعمامة الشعب الذي كان يتكون هو ذاته من تجار متنافسين أو خصوم إيديولوجيين.

وكانت وحشية المجابهات التي شارك فيها هؤلاء (المقاتلون المدنيون) تتناسب مع الدوافع التي تحركها، وكان يمكن أن تكون تلك الأهداف (سياسية) على غرار أهداف الفرسان، لكنها كانت تتطور لتشمل مدى أوسع كثيراً وكثيراً، لم يكن الهدف توسيع رقعة النفوذ، وإنما ضمان الاحتفاظ بسلطات كانت مهددة بالزوال نهائياً في حالة الهزيمة، وكما هو الحال مع المرتزقة كان يمكن أن تخضع هذه الأهداف لتطلعات اقتصادية؛ على أن الرهان كان يتجاوز هذا بشكل واضح لمجرد الحصول على راتب أو المشاركة في الغنيمة، فكانت

الأعمال العدائية التي تشن على هذا النحو تتوخى أحياناً فتح أسواق هائلة، أو الاستيلاء على ثروات قابلة للرّسمة، أو تدمير صناعات منافسة، إن لم يكن مجرد السيطرة على طرق النقل التجارية.

ومن خلال ما سبق وتخصيصاً نجد أن المدن الإيطالية طورت من مبدأ الاعتماد على الوحدات المقاتلة، وقد استخدم سياسيو مدينة البندقية الوحدات المقاتلة لجر السفن إلى البحر في زمن الحروب الصليبية (١٠٩٥ - ١٢٧٠م)، وما لبثت أن جندت آخرين ولكن للاستخدام على البر وفي وحدات للقتال الفعلي، ثم انتشر هذا النظام الذي استحدثته البندقية في أغلب المدن الأوروبية، وعمد زعماء الإقطاع في أوروبا إلى إقرار مبدأ (Scutagium) والتي تعني «مال الحماية» أي تسليح رجل واحد بشكل جيد عوضاً عن تجنيد العديد من الفلاحين، وبشكل هذا التحول الأوروبي البداية الفعلية للعمل في نظام المرتزقة، وهنا لا بد من التذكير أن النظام السياسي والاقتصادي الذي كان سائداً في أوروبا خلال تلك الحقبة -وهو النظام الإقطاعي- قد غذى تلك النظرة الإيجابية نحو (مال الحماية)؛ مما سهل انتشاره في مختلف المدن الأوروبية التي كانت مزدهرة وقتذاك.

ومع تزايد حالة عدم الاستقرار السائدة في الممالك الأوروبية من خلال جشع القائمين على الإقطاع، وعدم الاستقرار في الحياة السياسية، أخذت ظاهرة انتشار القوات العسكرية الخاصة تتنامى، ووجدت أوج قوتها في حرب المئة عام (١٢٣٧ - ١٤٣٥م) كنتيجة لغياب السلطة المركزية، مما تطلب أن يقوم رجالات الإقطاع بتجنيد جنود خاصين على أساس العمل وفق ما سمي بـ (مقاتل حرب) والتي

عرفت في الأدبيات الأوروبية في ذلك الوقت باسم (Free Lance) أي (رمح حر).

لقد أقرت حروب المئة عام هذه الظاهرة كأحد أنماط العسكرية في أوروبا، ونجد هذا واضحاً فيما فعله الجيش البريطاني بعد ذلك وخلال حروب الاستقلال الأمريكية، فقد استأجر البريطانيون إبان حرب الاستقلال أكثر من ٣٠ ألفاً من الجنود المرتزقة الألمان المعروفين بـ (الهسيانز)، هُزم بعضهم على يد جورج واشنطن في هجوم عبر نهر ديلاور، ولأبد من التأكيد على أن أكثر من ثلث القوات البريطانية التي كانت تعمل في أمريكا آنذاك كانت بمثابة رماح مستأجرة، كما اتجهت الولايات المتحدة إلى تحويل السفن التجارية إلى سفن عمليات حربية خاصة بموجب خطابات تكليف، وقد اتضح مؤخراً أن أول أبطال الحرب في البحرية الأمريكية وهو (جون بول جونز) كان يعمل مستأجراً في بحرية الإمبراطورية الروسية، مما يعطي دلالات واضحة للواقع الأخلاقي للإمبراطورية الأمريكية اليوم السائرة على هذا النهج في البحث عن أفضل القتلة وضمهم إلى جنودها.

إن مما لا شك فيه أن تاريخ المرتزقة يمتد إلى الأعماق الموعلة في التاريخ الإنساني، فهم محاربون بالأمر، انتهازيون على أعلى مستوى، ولاؤهم الوحيد لأنفسهم، ثم للشخص الذي يدفع لهم، أما الوطنية، أو الشرف، أو حتى معاني الديمقراطية وغيرها من المسميات، فإنها اعتبارات ومفاهيم لا تدخل في إطار ما يعقدونه من صفقات؛ لأن مهم الرئيس هو أن ينفذوا ما تعاقدوا عليه من عمل بأي وسيلة،

ثم يحصلوا على عائد مالي مقابل ما فعلوه، وغالبية هؤلاء المرتزقة من سقط المتاع الفاشلين في حياتهم، ومنهم من خدم ذات يوم في سلك الجيش، وراق له طعم القتل والدم، فاستساغه. يقول وليم أولتمان واصفاً عمل هؤلاء المرتزقة: «إنهم يمارسون أعمالاً لا تخطر على بال، وأخطر بكثير مما يفعله الجنود النظاميون، ولا ينطبق عليهم ما ينطبق على البشر؛ لأنهم بلا مشاعر أو ضمائر، ومن أين تأتي الضمائر لبشر مهنتهم القتل مقابل المال»⁽¹⁾، وعندما تتوقف الحرب يجد القتلة أنفسهم دون عمل، ثم يعمدون إلى تنظيم أنفسهم في مجموعات هدفهم الحصول على لقمة العيش مقابل حماية من يستأجرهم لذلك.

فكان لدى البريطانيين الجورك والسيخ والهنود، ولدى الفرنسيين فيلقهم الأجنبي، ولدى الهولنديين سكان أمبوتيا، وهي إحدى جزر مولوكا في منطقة الإنديز الهولندية، وعند الروس قوقازهم، وعند اليابانيين جيوش الدمى من منغوليا والصين وإندونيسيا وبورما، وكانت السياسة البريطانية تقوم على تأليب جماعة عرقية أو دينية من السكان الأصليين ضد أخرى وتتم لإخضاع شعب آخر، وكانت تتضمن تدريب القوات المحلية من أجل الخدمة في فرق الجيش البريطاني التي يقودها ضباط بريطانيون أو في الفرق الهندية البريطانية التي يسود الاعتقاد بولائها للتاج البريطاني، وكانت تتكون من سيخ وجورك.

وفي الزمن القديم، كان السلب يمثل غاية البعثات المسلحة التي سعت من منظور الاكتزاز المادي إلى إثراء الذين يقومون بها عن طريق

الاستيلاء على ممتلكات غيرهم، لا بل على رجاله، حتى إن حرب الفروسية التي كانت ترمي إلى توسيع الأراضي والسلطة، والتي كان يبدو أنه يجب أن تلتزم بمراعاة سلامة المدنيين الذين يفترض أنهم سيزيدون من ازدهار السيد الذي سيتسلط عليهم، قلما كانت تعطف عليهم. ولا يعني ذلك أن المدنيين كانوا يطاردون ويبادون، لكن إعاشة القوات كانت مكلفة، وكان هذا الغلاء أيضاً يدفع إلى الترخيص بعمليات النهب، وكان أول ضحايا هذا الأسلوب العنيف للتموين هم الفلاحون الذين كانت حقولهم سيئة الحظ، إذ وقعت على الطريق الذي يسلكه الرجال المسلحون، بل إن نهب المناطق المقهورة كان يساعد عادة في تعويض معاناة وإحباط الجنود في المعارك، إذا لم يكن بغرض وقف نوايا العصيان بين المقاتلين.

ونظام تجنيد المرتزقة لا يثبط هذه الممارسة، بل على العكس يشجعها، والجنود المحترفون شأنهم شأن الآخرين يتغذون بشكل ما على حساب المستوطن، ويذكر يولي براكر السويسري في مذكراته شهادة متأخرة عن هذه العادة ولكنها لا تحد بزمن معين^(٢): «في أثناء زحف الجنود، كان كل واحد يحشو مخلاته (حقيبة الظهر) - بالطبع في البلد المعادي - بكل ما تقع عليه يده: دقيق، لفت، بطاطس، دجاج، بط، وكان كل من لا يستطيع أن يحضر معه شيئاً يتلقى الشتائم من الآخرين (...). كان لا بد أن نسمع هذا الصراخ عندما كنا نعبق قرية ما: كنا نسمع خليطاً من صراخ النساء والأطفال، والأورّ، وصفار الخنازير.. كنا نهب كل ما يمكن حمله (...). ولم يكن يجرؤ أي كائن أن يعترض، ما دام الضابط قد سمح بذلك أو حتى غض الطرف

عنه، ومن ناحية أخرى كان الراتب يتضمن عادة جزءاً من الغنيمة يتحول على هذا النحو إلى أجر عن الخدمات المقدمة وحافز للقتال بشجاعة للحصول عليه، ولكنه كان يسمح بالنهب حتى في وقت السلم بهدف شغل وتهدئة جماعات المرتزقة الذين لا عمل لهم.

كانت ممارسة النهب تكاد تكون قاعدة تتطوي غالباً على معاناة أكبر للذين يتكبدوها، فإن أقل مقاومة تحول شخصاً مسلحاً إلى مفتصب وسفاح حقيقي، خاصة إذا ظن أنه يستطيع التصرف دون معاقبة، ويلاحظ أن الضريبة التي يتحملها السكان غير المسلحين تنزع إلى الاستفحال في أثناء منازعات الرأي، وفي هذا النوع من المجابهات يعد كل شخص يجاهر بعقيدة أخرى عدواً؛ ولهذا فإنه لا حاجة إلى معرفة وسائل الهجوم أو الدفاع، بل يكفي البقاء، وبالتالي، فإن التغلب على خصم إيديولوجي يظن المرء أنه غير قادر بديناً أو نفسياً على إفتاعه يعني في كثير من الأحيان القضاء على هذا الخصم، وهكذا بين أواسط القرن السادس عشر وأواسط القرن السابع عشر، تقاطعت أوروبا الغربية فيما بينها في حروب شرسة قامت على مسائل عقائدية أدت إلى ظهور الإصلاح البروتستانتي. وكانت حصيلة ذلك الصراع كارثية على الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة، حيث أخذت تلك الحرب في مرحلتها النهائية التي عرفت باسم (حرب الثلاثين سنة) شكل مجزرة مأساوية لم تقف ألمانيا من آثارها سوى بعد نحو مئتي عام، وفيما بين ١٦١٨ و ١٦٤٨ هلك نصف فلاحى تلك الأقطار، وقدّر إجمالي عدد الضحايا في أوروبا الوسطى بنحو ثمانية ملايين قتيل؛ فالخراب والأهوال التي تعزى إلى

الحماس المسيحي - المعتاد في المجابهات الإيديولوجية - للمقاتلين كانت تتفاقم بسبب الابتزاز الذي كانت تقوم به جماعات المرتزقة غير الحكومة، المتلطفة للنهب، زد على ذلك تضاعف خسائر الاستغلال العسكري والسياسي الذي نتج عنها.

غير أن الثورة الفرنسية غيرت هذه المعطيات في مطلع الحقبة المعاصرة؛ ولم يمر حجم الحروب التي شنت باسم الأخلاق الجمهورية التي طالبت بـ «ضريبة الدم» بلا آثار بالنسبة للجمهور؛ فالحكومات التي تعاقبت على رأس فرنسا عممت ممارسة التجنيد، فأصبح كل رجل في سن حمل السلاح معرضاً للاستدعاء لخدمة وطنه والموت في سبيله، وكلما كان النزاع وحشياً، زادت الفجوات التي كان يحدثها في أي شريحة عمرية، وفي هذا الصدد كانت للسياسة المتبعة آثار هائلة على المجال المدني الذي تدمره عن طريق سلب قواه الحية، ومن المنطقي ألا يكون الرجال قادرين على أداء واجبهم كجنود في الوقت الذي يواصلون فيه أنشطة من شأنها أن تسهم في الرخاء العام. وهكذا كانت أغلبية المجابهات التي حدثت منذ ما يقرب من مئتي عام تسبب خسائر اقتصادية وبشرية كبيرة لأجيال كاملة.

ومن ناحية أخرى زاد نطاق وأمد المعارك من الخسائر الناتجة عن اختفاء السكان الذكور، فوفقاً للمنطق القومي الساري آنذاك كان على كل فرد في المجتمع أن يساند الجهود الحربية، وبالأحرى عندما يكون منتظماً إلى معسكر مهزوم خاضع لأهواء دولة منتصرة. وهكذا كان السكان المنهزمون يشهدون ناتج عملهم يُصادر أو يُستولى عليه أو تُطلب منهم لخدمة الجيش المعادي. لقد سببت هذه الممارسة

التي كانت ملحوظة بشكل خاص في أثناء حروب الغزو التي ميزت القارة القديمة في مطلع القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، معاناة رهيبة للسكان الذين كانوا عرضة للاستغلال والابتزاز.

إن ما كان ينتمي في عصر المغامرات النابليونية إلى أسلوب فوضوي ووحشي للتموين تحوّل في أثناء الحرب العالمية الثانية إلى نهب منظم للبلدان المغتصبة، فلم يقتصر على السعي إلى إعاقة أو إلى إثراء المنتصرين، وإنما أيضاً إلى سحق الخاسرين، أي استنزاف مواردهم المادية والنفسية.

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية، كان إضعاف معنويات المدنيين يمثل ركناً أساسياً من أركان المعارك؛ فالنازيون لم يترددوا في استخدام أي عنف لإخماد أي تذبذب في إرادة المعارضة عن طريق ارتكاب الفظائع والإرهاب؛ وكانت القوات المتحالفة، التي كانت أقل مثابرة في وحشيتها مع السكان الألمان، مشهورة هي أيضاً، بارتكاب الأعمال البربرية بانتظام، إذ كانت توجه ضد المدن البعيدة عن خط المواجهة غارات جوية لم تكن تقصد سوى المدنيين غير القادرين على الدفاع عن أنفسهم بشكل ملائم. وهنا، كانت كفاءة القتل مصحوبة بإرهاب مذهل، حيث لم يكن الأمر يتعلق بالتدمير وحسب، وإنما أيضاً بإثارة الذعر وروح الهزيمة بإذهال العدو. ويكفي أن نتذكر قتابل الفوسفور التي دمرت درسدن في ألمانيا أو السلاح النووي الذي أطلق على هيروشيما وناجازاكي في اليابان. وفي كل من تلك الحالات، كان التكتيك الذي تمثل في قتل المدنيين يحقق أهدافه العسكرية؛ لأنه

كان يسهم في فرض وقف الأعمال العدائية. بيد أن التكلفة البشرية - الفادحة - لذلك النجاح تبدو متجاوزة إلى حد بعيد ثمن السلم. وفي الواقع، بينما لم يسجل المدنيون الذين كانوا خارج المعارك نسبة خسارة أكبر من ٣٠٪ في نهاية القرن التاسع عشر، فإن هذه النسبة تضاعفت فيما بين عامي ١٩٣٩م و ١٩٤٥م. كما ارتفعت هذه النسبة بشكل مذهل بعد حدوث انخفاض قليل في الستينيات، بحيث بلغت ٩٠٪ تقريباً في السنوات العشر الأخيرة.

وإن كان القتل خلال الحروب في تلك المدة نظم على شكل لوائح مجندين؛ فمهنة القتل التي كانت تجد فيما مضى رفضاً لها، أصبحت اليوم تجد قبولاً، وأصبح لهذه المهنة شركات لها روادها، وكذلك بالطبع لها زبائنها، وبحسب ما كتب جيفري هريست «إن خصخصة العنف كانت مظهراً متكرراً في العلاقات الدولية من قبل القرن العشرين»^(٣)، ومنذ نهاية الحرب الباردة سُرح من الخدمة العسكرية حوالي ستة ملايين جندي نظامي وجدوا أنفسهم في سوق العمل دون مهارات تذكر باستثناء مهاراتهم القتالية والعسكرية، ووصل حجم الجيش الأمريكي إلى ٦٠٪ من حجمه الذي كان عليه منذ عشر سنوات سابقة، كما أن انهيار الاتحاد السوفيتي أودى بالجيش الأحمر هائل العدد إلى الطرقات، وذابت عسكرية ألمانيا الشرقية، كما أدى انتهاء الحكم العنصري في جنوب إفريقيا إلى تدمير طبقة الضباط البيض التي كانت تمارس دورها في حملات القتل والتعذيب اليومي، كل هؤلاء وجدوا أنفسهم بين عشية وضحاها عاطلين عن العمل، واتجهوا نحو شركات الخدمات العسكرية التي أخذت بالازدهار بعد تغذيتها بهذه النوعية من القوة البشرية.

لقد تنامى استخدام المرتزقة في مناطق الصراع الساخن إما حفاظاً على حياة الجنود النظاميين أو لأن الجنود النظاميين غير قادرين على الإمساك بزمام الأمور والسيطرة على المناطق الملتهية، وحتى عندما يُقتل (المرتزق)، أو يُسجّل في الشوارع ويحرق، أو حتى يقع في الأسر فلا أحد ينعاه، أو يجمع رفاقه، أو حتى يفاوض من أجل إطلاق سراحه، وهذا ما نجده واضحاً عندما تعرض المتعهدون الخاضعون للإدارة الأمريكية للقتل على أيدي عصابات المخدرات في كولومبيا، فنادرًا ما كانت هذه الحوادث تجد التغطية في الصحافة الأمريكية؛ وعند قتل المتعهدين الأربعة في الفلوجة وعلقوا فوق جسر على نهر الفرات، فقد تركت هذه العملية أصداء عند العاملين العسكريين في العراق، سواء بين المرتزقة، أو حتى بين الجنود النظاميين؛ ولكن هذا الأثر لم يكن كافياً حتى تتسحب تلك الشركات من السوق العراقي.

وفي الصومال عندما قُتل مجموعة من الجنود النظاميين الأمريكيين في الصومال كما حدث في سنة ١٩٩٣م فقد تسببت هذه الأخبار في دفع الشعب الأمريكي للاحتجاج على العمليات العسكرية في القرن الإفريقي، مما ترتب عليه إلغاء العملية التي عرفت في الأدبيات العسكرية باسم، (توفير الراحة).

وكذلك الحال في فرق الموت بأمريكا الجنوبية والتي أشرفت عليها وكالة المخابرات الأمريكية من ناحية التدريب والتسليح، فقد أشرفت ونفذت عمليات إعدام وقتل وحرق وإخفاء رجال دين وأساتذة جامعات والعديد من القيادات الوطنية والدينية، وعندما كان يقتل

أو يؤسر الجندي التابع للإدارة الأمريكية لم يكن يجد من يقف إلى جانبه، وكان يواجه مصيره وحيداً.

تُعرّف المعاهدات الدولية المرتزق بأنه «كل من يُجند محلياً أو دولياً ليشارك في صراع مسلح أو في الأعمال العدائية مدفوعاً برغبة الربح (المالي) ويحصل على أجر يفوق نظيره المجند في الجيوش الرسمية، وحسب ما يوضحه آلن بيليه -أستاذ القانون الدولي في جامعة تانثير الفرنسية- المرتزق هو الذي يدخل طرفاً في النزاع بدافع الربح، وهو عمل يمنعه القانون الدولي، ومع هذا نجد القوانين الدولية الخاصة بوضع المرتزقة واستخدامهم من قبل الأطراف المتحاربة؛ نجدها في جميع الأحوال ضبابية بسبب المناخ السياسي المتغير الذي جُندوا فيه، وربما كانت الارتزاقية ثاني أقدم مهنة في التاريخ، حيث اكتسب المرتزقة شهرتهم كونهم آلة حرب وقتل متعطشة للدماء، أوقعوا خراباً في الدول الإفريقية ومارسوا دورهم في أمريكا الجنوبية، واليوم يقومون بدورهم في العراق وأفغانستان ومن قبل في فلسطين، وهم يمثلون بنادق جاهزة للإيجار، وليست هناك مسؤولية أمام أي دولة أو أي قوانين دولية، فهم جاهزون للعمل لحساب من يدفع أكثر، بصرف النظر عن القضية التي يقاتلون في سبيلها، وبالمجمل، لا يهتمهم مستقبل البلد الذي استأجرهم، فطالما استمرت الحرب، استمرت رواتبهم ومخصصاتهم، وهم بلا شك المستفيدون من هذا الخراب.

وتحاول هذه الشركات أن تكشف عن قوتها في التعامل وحسم المسائل، ومنها ما يشيعوه من أن أحد هؤلاء القتلة كتب على قميصه

«عدو الشفقة والرحمة»، وآخر وجد اثنين من رجاله يختلفون بشأن من يحظى بامرأة، وقيل إنها راهبة من أمريكا الجنوبية، فما كان منه أن قال: سوف ينالها كل منكم، وقام بشرطها إلى نصفين!! للدلالة على شراستهم ووحشيتهم في تنفيذ المهام.

واليوم ومع الخراب الذي يعم الأرض العربية والإسلامية شرقاً وغرباً، أخذت منظمات الارتزاق تزداد؛ إذ بلغ عددها أكثر من ثلاث مئة ألف منظمة، وأوضحت التقارير أن حجم نشاط شركات التاجير بلغ نحو ٢٠٠ مليار دولار، كما أن انتشار هذه الظاهرة يتم تحت ذريعة مساعدة الدول الضعيفة التي تعاني من عدم الاستقرار، وذلك بإعداد وتأهيل جيش نظامي فيها قادر على حفظ الأمن الداخلي، وقمع التمردات، ومواجهة التهديد الخارجي للبلاد، مع تقديم العتاد اللازم من أسلحة وتكنولوجيا حسب ادعاء منظمات المرتزقة، وغيرها من الحجج التي ترددها السنة القائمين على شؤون هذه المهنة.

وإذا كانت حجج من يستخدم المرتزقة بهدف فرض الأمن وإعادة السيطرة، أو حتى من يقوم على تأسيس هذه القوات التي أقل ما توصف أنها محترفة القتل والخراب متنوعة حسب طبيعة المهنة التي تقوم بها الشركة، تُطرح العديد من الأسئلة حول ثاني أقدم المهن في البشرية ومنها، هل يمكن التمييز قانونياً ما بين مرتزق جيد وسيئ، وهنا يمكننا النظر إلى طبيعة نشاطهم في سيراليون مثلاً، أو العراق اليوم، فهل سيكون مستقبل هذا البلد الإفريقي أو ذلك البلد العربي المنهك من الاحتلال، أفضل لو وظف المرتزقة بشكل دائم وعلمي؟ وماذا يمكن القول عن الجنود الصرب والكرواتيين وغيرهم

الذين كانوا سابقاً أعداء واستساغوا مثل غيرهم القتل والاغتصاب ويعملون اليوم في العراق.

أو عن القناصة الرومان والجنوب إفريقيين الذين دفع صرب البوسنة لهم أموالاً ليقتلوا المدنيين البوسنيين في أثناء حصار سراييفو وسريينتشا؟ وهل يجوز لنا القول إن الوقت قد حان لتعديل قوانين المرتزقة وتعريفهم، ومنها اقتراحات خبراء القانون الدولي بمنح المرتزقة وضع العسكريين، وبالتالي يصبحون أكثر التزاماً بواجباتهم، فيما يقترح آخرون قانوناً يطلب من شركات الأمن أن تكون مسجلة في حكومات وطنية، فهذا يجعل الشركات مسؤولة أمام جهاز ترخيص حكومي يطلب من مثل تلك الشركات الالتزام بالقوانين الدولية. وماذا عن تراجع عدد المطلوبين للتجنيد في الدول التي تمارس الحرب ويعود جنودها بالنعوش أو الأكياس السوداء، فهل من حق تلك الدول أن توظف مرتزقة للعمل بدلاً من جنودها، وأخيراً هل من حق عالم اليوم خصخصة الجيوش أسوة بالشركات، وأن يتجه إلى جعل القتلة المأجورين والمرتزقة بديلاً عملياً عن قوات الطوارئ الدولية التي أصبحت عاجزة عن القيام بمهامها.

الهوامش:

(١) انظر أولتمان، وليم، قصة المرتزقة الأربعة في الفلوجة الباسلة

www.albasrah.net/maqalat__mukhtara/arabic

0404nadim__120404.htm

(٢) انظر مجلة الكفاح العربي، ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٥م، النزاعات الجديدة: الماضي في إطار الحداثة.

(٣) انظر سنجر، بيتر وارن، مهنة بعمر العالم، صحيفة اللومند توبلوماتيك الفرنسية، ٢٩ إبريل ٢٠٠٣م.



obeikandi.com

التحالف العسكري - الصناعي

علينا أن نحترس من تنامي النفوذ غير المبرر للمجمع الصناعي العسكري؛
وعلينا ألا نسمح يوماً لهذه التركيبة بإلحاق الخطر بالحريات التي نتمتع
بها وبالأساليب الديمقراطية التي نتبع نهجها .
دوايت ايزنهاور

تشكل الحاجة إلى الحرب وفق السياسة الغربية عموماً
والأمريكية تحديداً ذريعة لإثبات القوة، ووسيلة لتصريف المنتجات
العسكرية إما بالبيع إلى الشركات العاملة في تأجيج نار الصراع،
أو حتى عند استخدامها ليصبح بعدها الفشل في هذه الحرب
خياراً مستحيلاً؛ فالقوة العظمى أياً كانت تدخل الحرب بغية تحقيق
أهداف سياسية واقتصادية وعسكرية دون النظر إلى العواقب
التي قد تلحق بالبلد المحتل، ودائماً ومنذ القدم انتشرت علاقات
تعاون وانسجام ما بين تحالف المال والسياسية الذي أصبح يُعرف
في عالم اليوم بالتحالف العسكري الصناعي، ويشكل الدخول إلى
هذا المجال من المعلومات والإحصائيات وحتى الأرقام مدخلاً لكشف
المغزى الحقيقي من هذا التحالف، وأياً كانت التحولات التي شهدتها
العالم اليوم نتيجة أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، فهناك شيء واحد ظل
واضحاً ولا جدال فيه، هو زيادة وتيرة التعاون بين المال والسياسة،
وحلول صناعة الذخائر والتریح من الحرب محل صفقات الطاقة
والاتصالات التي كان روادها شركتي (أنرون) و(ورلدكوم)، فصناعة

الذخائر في الولايات المتحدة اليوم هي وسيلة الثراء عند رواد الحرب الحالية، وهذا بسبب الشراكة بين المال والسياسة.

هيمنة الشركات الكبرى:

كتب الصحفي الأمريكي (جوناه غولديبرغ) في (الناشيونال ريفيو)⁽¹⁾: «إن الولايات المتحدة كل عشر سنوات أو نحوها تحتاج إلى الإمساك ببلد صغير ومتداعٍ وتقذفه إزاء الحائط، فقط لكي تظهر للعالم أنها تعي وتفعل ما تقول. ومن هنا فقد حاربت الولايات المتحدة العراق لأنها بحاجة لجهة ما تحاربها في المنطقة، والعراق كان هو الخيار الأمثل». إن ما ذكره (غولديبرغ) صحيح فيما يتعلق بالحاجة إلى الحرب، إلا أنه أخطأ في الجهة المستفيدة ألا وهي المجمع الصناعي العسكري المستفيد الأول والأخير من حرب العراق وما بعدها.

ويرتبط وبشكل وثيق الاقتصاد بالحاجة إلى الحرب حيث لعب الاقتصاد دوراً واضحاً في التأثير على مجمل عمل الإدارة الأمريكية، وهذا يبدو واضحاً للغاية، والولايات المتحدة كانت دائماً لديها مشكلة اقتصادية كبرى، هي وفرة الإنتاج الهائلة التي تحتاج إلى توفر فرص تصديرية قادرة على استمرار عجلة الإنتاج التي تستوعب مؤسساتها مئات المليارات من الدولارات، وملايين العاملين، وفي العام ١٨٩٨م الذي يعده كثير من المؤرخين بداية للإمبريالية الأمريكية كانت الصادرات الأمريكية قد بلغت مليار دولار من غير أن تتجاوز الشركات عُشر قدرتها على الإنتاج؛ ولذلك انتقلت إلى مرحلة تصدير رأس

المال مباشرة، وأصبح فتح المجال للصادرات الأمريكية في جميع دول العالم هدفاً قومياً، حتى وإن كان ذلك بالقوة العسكرية، وقد عبر الرئيس الأمريكي (تيودور روزفلت) عن هذه الحقيقة بالقول^(١): «إن قدرنا هو أمركة العالم، تكلموا بهدوء واحملوا عصا غليظة، وعندئذ يمكن أن تتوغلوا بعيداً».

إن تحالف رأس المال مع الصناعة تحالف قديم في السياسية الأمريكية، فقد حذر (جورج واشنطن) أول رئيس أمريكي من النمو غير المبرر وغير الصحي للمنشآت العسكرية بما قد يفضي إلى تضخيم جهاز الدولة الذي قد يمارس سلطات أوتوقراطية تحكم فيها الأقلية، وتهدد الديمقراطية وتعيد سيرة الدولة المطلقة في الحكم بأوروبا، كما شهدت جلسات الكونغرس الأمريكي في أوائل الأربعينيات عضواً نبه إلى خطورة التحالف بين المال والعسكر، فكان أن شن حملة منظمة ومتواصلة للتحذير من مغبة مثل هذا التحالف، ولكشف القوى المالية المستفيدة من أنشطة القوات الأمريكية المسلحة، وكان هذا النائب هو: (هاري ترومان) الذي اختير من قبل الرئيس روزفلت نائباً له في سنة ١٩٤٥م، ثم اختير بعد وفاة روزفلت المفاجئة ليصبح الرئيس الثالث والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تكون الوفاة المفاجئة لروزفلت وتحذيرات ترومان هي التي أخرجت تجذر الشركات، وفي ٢٤ أغسطس ١٩٣٤م تقدم جيرلد ماجير وهو عسكري متقاعد إلى الجنرال سميدلي بتلر من أجل الاستيلاء على البيت الأبيض بعد أن فاتحه مجموعة من رجالات

المال والأعمال بشأن سياسية روزفلت التي أضرت بمصالحهم بهدف إعلان الجنرال بتلر حاكماً عسكرياً على غرار هتلر وموسوليني، أما لماذا فيأتي الجواب أن كلاً من هتلر وموسوليني حققا ازدهاراً رأسمالياً وخفّضوا الدين العام، وكبحا جماح التضخم المالي وخفّضوا من أجور العمال وسيطروا على النقابات العمالية؛ أما روزفلت فلم يسيطر على شيء مما سبق!!.

لقد شكل تحذير ترومان ومن قبله تحذيرات جورج واشنطن حالة الشركات الكبرى في الولايات المتحدة، فقد وصف الصحفي الفرنسي (إيريك لوران) وضعية الشركات الكبرى بقوله^(٣): «من السمات الجوهرية الدائمة لعالم الأعمال الرأسمالية سمتان: المتاجرة مع أنظمة معادية لها عداءً كلياً، والمساعدة على دعم تلك الأنظمة عسكرياً، وأحياناً دعم الرؤساء فيها»، ويقدم لوران دلالات تاريخية واضحة، فيذكر أن شركة جنرال موتورز الأمريكية - مثلاً - أنتجت مصانعها في ألمانيا في عهد هتلر ٥٠% من جميع المحركات المعدة لطائرة (يونكر ٨٨)، والتي اعتبرها خبراء الطيران أفضل قاذفة زوّد بها سلاح الطيران الألماني في الحرب العالمية الثانية، كما صنعت فروع شركتي فورد وجنرال موتورز ٨٠% من المدرعات نصف المجنزرة، و ٧٠% من الشاحنات الثقيلة لتجهيز جيوش الرايخ الألمانية التي كانت تقاتل القوات الأمريكية، وفي الوقت نفسه كانت مصانع ذات الشركة في الولايات المتحدة تجهز الطيران الأمريكي بما يلزم لمواصلة المعارك، وزيادة على ذلك، فقط طلبت هذه الشركات من الحكومة الأمريكية بعد انتهاء الحرب بصرف تعويضات عن

الخصائر التي تعرضت لها نتيجة قصف مصانعها في ألمانيا إبان الحرب!!

هذه الاستماتة في تصريف المنتجات العسكرية الأمريكية وأدوات القتل جعلت من تصريح الجنرال سميدلي بتلر ذا مغزى وسط نشاط تحالف المجمع الصناعي العسكري الحالي في الولايات المتحدة والذي قال: «أمضيت ثلاثين سنة في مشاة البحرية (المارينز) كنت خلالها وفي معظم أوقاتي مدافعاً ذا عضلات من درجة رفيعة عن المصالح التجارية وعن وول ستريت والمصرفيين، باختصار كنت مبتزاً لمصلحة الرأسمالية»^(٤)، ويعود بروز دور هذا المجمع إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث خرج أرباب هذه الصناعة بأرباح تجارية عالية وطاقات إنتاجية لا سابق لها تبعاً لحجم الطلب، ومما أسهم في تطورها امتلاكها للتقنيات الألمانية عند نهاية الحرب.

ولقد تجذر هذا الحلف ما بين أصحاب المال وأصحاب العسكر، وفي التاريخ الأمريكي نجد نماذج من استخدامات القوة، فقد استخدم هذا الحلف الحرب الإسبانية كذريعة لنشر القواعد العسكرية في أمريكا الوسطى وجزر البحر الكاريبي وهاواي والفلبين، كما أن جشع هذه الشركات دفع بالرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور بعد أكثر من خمسين عاماً- من توجيه روزفلت إلى إطلاق صيحة تحذير في آخر خطبة وجهها للشعب الأمريكي سنة ١٩٥٨م، فقال عندما أصبح في مأمن من انتقام الأخطبوط الاقتصادي: «علينا أن نحترس من تنامي النفوذ غير المبرر للمجمع الصناعي العسكري؛ وعلينا ألا نسمح يوماً

لهذه التركيبة بإلحاق الخطر بالحريات التي نتمتع بها وبالأساليب الديمقراطية التي نتبع نهجها»^(٥).

هذا التنامي المخيف للشركات العسكرية يدفعنا إلى القول إن الإدارة العسكرية الأمريكية بكافة أطرافها تحولت إلى جيش خاص للرئيس الأمريكي يستخدمها وقت يشاء لتنفيذ العمليات الخاصة، ويحقق من ورائها عائدات تصب مباشرة في جيوب أصحاب الشركات المالية والعسكرية، وينضم إلى قائمة المحذرين من هذا التحالف الدكتور بول كرومغان الذي كتب حول هذا الحلف مبيناً النفوذ غير المشروع الذي يتمتع به المجمع بين الدوائر العسكرية والدوائر الصناعية؛ واصفاً إياه بأنه تحالف خطير سوف يترك آثاره على أداء المؤسسات السياسية، وعلى التخطيط الإستراتيجي ودوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.^(٦)

الدعم خارج الحدود:

ويشكل دعم المجمع العسكري الصناعي حجر الأساس عند القائمين على السياسة الأمريكية، فهم بلا شك مستفيدون من استمرار عمل هذا المجمع، وهناك العديد من الحالات في تاريخ العقل الأمريكي التي يمكن من خلالها الاستدلال بها، فقد قام هذا المجمع في دعم النظام السابق في يوغسلافيا، فعندما ترك لورانس إيغلبر وزارة الخارجية الأمريكية سنة ١٩٨٤م أصبح شريكاً في مؤسسة شركاء كيسنجر، ومديراً لمؤسسة مصرفية فرعية مملوكة بالكامل

وتابعة لمصرف لوبليانسكا المملوك للنظام اليوغسلافي السابق، كما أصبح ممثل الولايات المتحدة لسيارات (يوغو) الصغيرة، ثم أصبحت هذه الشركة إحدى زبائن مؤسسة شركاء كيسنجر.

وتشكل أهمية هذه الشراكة أن شركة يوغو السابقة الذكر، قامت بدور مجمع الصناعات العسكرية وتصنيع الأسلحة في يوغسلافيا السابقة، حيث استولى عليها (سلويدان ميلوسوفيتش) إضافة إلى مصادر القوة الأخرى التي كانت تمثل الجيش اليوغسلافي عند اشتعال أزمة البلقان، ومن ثم أصبح (إيغلبر) نائباً لوزير الخارجية ثم وزيراً للخارجية مما دفع بمؤسسة كيسنجر أن تنظر إلى هذا التحالف بنظرة واقعية وفق الرؤية الأمريكية، وتطالب الإدارة الأمريكية غض البصر عن تجاوزات وحروب ميلوسوفيتش ضد أربع جمهوريات مجاورة.

وقام هذا التجمع بتصريف آخر لبضاعته الكاسدة بعد أن شكل اللوبي الأمريكي ما يُعرف باسم لجنة العمل البلقانية المكونة من دونالد رامسفيلد، وريتشارد بيرل، وبول وولفيتز بعد أن وجدوا في الأزمة البلقانية ضالته المنشودة لتصريف البضاعة المخزنة منذ سنوات، وتجنيد من يلزم من القتل لإكمال المهمة، وكذلك الأمر مع بيع الأسلحة إلى إندونيسيا. وعندما سُئل هنري كيسنجر أن صفقات بيع الأسلحة استخدمت في قمع الحركات المناوئة للحكومة تهرب من الإجابة وقال: «لست مهتماً، فأنا لا أجنبي شيئاً منه ولا أحصل على عمولة»^(٧)، وهذا بالطبع كذب وافتراء واضح، ولكن من يجروء على محاكمة هنري كيسنجر!!

إن التعاون ما بين هنري كيسنجر واللوبى الصناعي العسكري تعاون وثيق، وفي كل الأحوال فإن خطط كيسنجر المالية ارتبطت بشكل وثيق مع خطته في مجال السياسة الخارجية، وارتبطت كذلك مع استراتيجيته في المصالح والأعمال الأخرى، بمعنى، كيسنجر يؤدي عمله تجاه منظومة المصالح في انسجام تام بين هذه الأطراف، ومن مظاهر قوة المصالح مؤسسة شركاء كيسنجر ذاتها وهي مؤسسة استشارية تقوم بتمهيد الاتصالات بين الشركات المتعددة الجنسيات، والحكومات الأجنبية وتسهيلها للوقوف على خدماتها.

إن قائمة الزبائن السرية لمؤسسة شركاء كيسنجر تتضمن شركة أمريكان إكسبرس، وشيرسون ليمان، وآركو ودايوو من كوريا الجنوبية، واتش جيه هاينز، وآي تي لوكهيد وغيرها من الشركات العالمية، أما من أبرز شركاء كيسنجر فهما لورانس إيغلبرغر، وبرينت سكاوكروفت اللذان عملا معه في السياسة الخارجية وفروع الأمن القومي في الحكومة الأمريكية، والأکید أن مثل هذه الشركات وحتى التي تتضمنها ملفات العقود تمنع أي ذكر للترتيبات ما بين مؤسسة كيسنجر والشركات المعنية، ومن هنا يأتي طمس الحقائق.

أما التصريف الثاني للبضاعة الكاسدة في التاريخ الاقتصادي الأمريكي فيتمثل في تبدل الخطط الاستراتيجية ذاتها من الاحتواء إلى المواجهة، فلم يمض على سقوط جدار برلين أسبوع واحد حتى قدم الجنرالان كولن باول وبتلر مشروعاً إستراتيجياً جديداً للسنوات الخمس القادمة (١٩٩٠-١٩٩٤م)، في ١٥ تشرين الثاني من عام

١٩٨٩م، قام هذا المشروع على مبدأين: مبدأ (الدول المارقة)، ومبدأ القوة - القاعدة التي لا يجوز أن ينخفض عددها عن مليون وست مئة ألف جندي، وتمت الموافقة على المخطط في ٢٦ يونيو ١٩٩٠م، والإعلان عنه في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م، في مؤسسة أوسين في كولورادو، وقد اعتمد على المعايير الآتية لتحديد الدول المارقة:

- (١) الدول ذات العداء التاريخي للغرب.
- (٢) الدول التي تحاول الحصول على أسلحة الدمار الشامل.
- (٣) الدول التي لا تحترم قواعد السلوك السائدة في المجتمع الدولي.
- (٤) الدول التي تؤيد الإرهاب.
- (٥) الدول التي تملك مؤسسات عسكرية ضخمة وحديثة.

وبناء على هذه المعايير صُنفت العراق وإيران وليبيا وكوريا الشمالية وسورية وكوبا دولاً مارقة.

لقد أحدث تبني وإعلان الاستراتيجية العسكرية ضخمة كبيرة في الأوساط الديمقراطية والليبرالية في الولايات المتحدة، ليس لأن بعض الدول صُنفت (دولاً مارقة)، بل لأن تلك الأوساط كانت تتوقع أن نهاية الحرب الباردة ستعني نهاية هستيريا الحرب التي كانت تروّج لها القوى المحيطة بالمجمع الصناعي العسكري، ووضع حد لذهان الحرب التي كان يبشر بها اليمين في مناهضته الصاخبة

للسيوعية والإلحاد، وبالتالي تحويل جزء كبير من ميزانية التسليح ونفقات الجيوش والقواعد العسكرية إلى حلّ القضايا الاجتماعية المتفاقمة والمؤجلة، وتحسين جودة الحياة في ظل السلام للصالح العام ومساعدة الفقراء، وذلك بعدما كان قد كلف كل فرد أمريكي ٨٢ ألف دولار لخدمة مآرب تلك الحرب. وعليه اعتبرت الأوساط الليبرالية أن البنتاغون بتبني مبدأ (الدول المارقة) كان يعاني من الهوس والاستحواذ غير المبرر وجنون العظمة، وأنه يخترع أعداء أقزماً وتافهين حرصاً على امتيازاته وسلطاته وسلطانه.

أما القراءة الاستراتيجية لمبدأ «الدول المارقة»، فقد امتاز بدراستها البروفيسور مايكل كلير الذي كتب بحثاً في كتاب السياسة الدولية بعنوان «صناعة الأعداء للتسعينيات» واتهم البنتاغون باختراع نظرية (الدول المارقة) لتسويق استمرارية سياسة الحرب الباردة وعدوانيتها ونيل رضى الدولة والمجتمع تحت مظلة المصلحة القومية، يقول كلير: إن البنتاغون وضع في سلة واحدة سبع دول متفاوتة القوة وفي قارات مختلفة لكي يقنع المواطن بأن العدو على الأبواب وفي كل مكان، ويقنعه بأن (الأخطار الإقليمية) المحدقة واحتمال نشوب الحرب على عدة جبهات في آن واحد أمر ممكن، ولكي يحث الكونغرس على الموافقة على أن (أشرار الدول المارقة) يشكلون خطراً كبيراً على الأمن القومي وتحدياً أخلاقياً للحضارة.

لقد أظهر تحذير آيزنهاور السابق، وتصرفات كيسنجر وغيره من رجالات الإدارة الأمريكية أن انتماء كبار مسؤولي الإدارة الأمريكية

للشركات الكبرى هو الأصل، وليس انتماؤهم للإدارة، وأبرز مثال على ذلك نائب الرئيس الحالي ديك تشيني الذين يمكن وصفه -بلا أدنى مبالغة- بأنه «مندوب شركة هالبيرتون في إدارة بوش»، فقد تسلم تشيني وزارة الدفاع في عهد بوش الأب، وأفرط في منح العقود لشركته الخاصة، وقبل تركه للوزارة، أصدر قراراً بأن تُحوّل معظم أعمال توفير الدعم للعمليات العسكرية في الخارج إلى هذه الشركة، وبهامش ربح مضمون يتراوح بين ١-٩ %، وبموجب ذلك العقد قدمت الشركة خدماتها للقوات الأمريكية أينما حلّت؛ في حرب الخليج الأولى، وفي الصومال وفي البلقان، وأصبحت هالبيرتون توظف أكبر عدد من العمال في الولايات المتحدة؛ حتى إنها كانت توفر مغسّلي الموتى من أجل الجنود الأمريكيين القتلى، وفي المقابل كانت الشركة سخية؛ إذ اعتُبر مديروها من أكبر المساهمين في حملة بوش الأب الثانية، وفي سنة ١٩٩٥م تعاقد تشيني مع الشركة ليصبح رئيساً تنفيذياً لها، وفي ربيع سنة ٢٠٠٠م وصل التداخل بين الشركة والبيت الأبيض حد تولّي تشيني رئاسة اللجنة المكلفة بالبحث عن شخص يصلح كنائب للرئيس جورج بوش، في الوقت نفسه الذي كان يدير فيه شركة هالبيرتون، وفي نهاية الأمر قرّر أن يرشح نفسه للمنصب، وهو ما وصفه أحد أصدقائه المقربين - ستيفوارت سينسر - بأنه «الفعل الأكثر ميكافيلية الذي سمعت به في حياتي»^(٨)، وبعد تولي تشيني منصبه الجديد -نائب الرئيس- أنهالت عقود جديدة على شركته الأم، فتم التعاقد معها لتأهيل صناعة النفط العراقية بما قيمته سبعة مليارات دولار، كما كُلفت ببناء معسكري اعتقال في خليج جوانانتامو الكوبي بقيمة (٣٧) مليون دولار.

ثم جاءت إحدى خطوات هذا المجمع الصناعي العسكري بأن وسع نفوذ حلف الناتو وشكل لجنة خاصة لترويج هذا التوسع برئاسة بروس جاكسون نائب رئيس شركة لوكهيد مارتن للصناعات العسكرية الذي ترأس اللجنة الفرعية للحزب الجمهوري لشؤون الأمن القومي والسياسية الخارجية في الوقت الذي تعالت فيه الأصوات لحل الحلف بعد سقوط حلف وارسو.

وبعد انتهاء توسيع الحلف وانتهاء حرب البلقان ومحاولة دمج دول جديدة في هذا الحلف مؤخراً جاءت الحرب على أفغانستان لتنتقل الانتشار العسكري الأمريكي إلى آسيا الوسطى على الحدود الجنوبية لروسيا، والغربية للصين، والشرقية لإيران، كما توجد قواعد أمريكية دائمة في أذربيجان، وطاجكستان، وأوزبكستان، وتركمنستان، وفي باكستان فقد عززت القوات الأمريكية من وجودها، بالإضافة إلى سقوط كابول لتتحول من بعدها إلى أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في آسيا الوسطى.

وليس هذا فحسب، ولكن هناك ما يمكن تسميته بأمن الطاقة الأمريكي، وهي كلمة كانت تردد دائماً في أحاديث رتشارد سون وزير الطاقة الأمريكي في إدارة بيل كلينتون، حيث شكلت منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين الغنية بالنفط والمعادن، شكلت أهمية خاصة عند الولايات المتحدة الأمريكية؛ فبحلول فبراير ٢٠٠٢م تمكنت الولايات المتحدة من إقامة قواعد عسكرية دائمة في كل جمهوريات آسيا الوسطى وفي أفغانستان، حيث قال وزير الخارجية الأمريكي

كولن باول إن أميركيا ستكون لها مصالح وحضور دائم في وسط آسيا من نوع لم نكن نحلم به من قبل.

عدا على أن هذا «الفتح الأمريكي» عسكري اقتصادي؛ فالغنيمة تستحق المعاناة والتضحية، وتعد خريطة خط الأنابيب حاسمة لأن النفط والغاز سيكونان عديما القيمة دون وجود وسيلة لنقلهما إلى الموانئ البحرية العميقة، وهناك ثلاث طرق يمكن أن يمر بها خط الأنابيب، عبر روسيا، أو إيران أو أفغانستان، حيث يقول جون بلجر في هذا السياق وفي كتابه (أسياد العالم الجدد) إن العارفين بصناعة النفط يعلمون أن حلم تأمين خط الأنابيب عبر أفغانستان هو السبب الرئيس الذي دفع باكستان إلى تقديم دعم شديد إلى طالبان، وسبب قبول الولايات المتحدة بهدوء استيلاء طالبان على أفغانستان.

واستمراراً لما سبق من هيمنة الشركات على مجمل قطاعات الحياة بعثت إدارة بوش - تشيني الحياة في قانون كانت إدارة بيل كلينتون قد صاغته وهو (قانون تحرير العراق) لعام ١٩٩٨م. وراحت إدارة بوش تتاور وتخاذع في المحافل الدولية وفي أميركا وتخترع الذرائع الزائفة، من أسلحة الدمار الشامل إلى علاقة النظام العراقي بتنظيم القاعدة وأحداث ١١ سبتمبر إلى ديكتاتورية النظام واستبداده، لتبرير شن الحرب على العراق وتغيير نظامه.

وبينما كانت واشنطن تعد العدة للحرب استتفر بوش-تشيني ليكوده العقائدي في الصحافة والتلفزة وغيرها، مما أوصل التأييد للحرب على العراق إلى ٧١٪ من الرأي العام الأمريكي، وكانت

الحملة قد وصلت إلى أوجها في خطاب (حال الأمة) ٢٩ يناير ٢٠٠٢م الذي رفع فيه بوش مرتبة العراق وكوريا الشمالية وإيران من مرتبة (الدول المارقة) إلى مرتبة (دول محور الشر)، وتبنى كذبة أن العراق ابتاع اليورانيوم من النيجر لصنع القنبلة الذرية، وراح يبشر بدنو زوال النظام العراقي، فاستبدل (نظرية الاحتواء)، القاعدة التاريخية الاستراتيجية للسياسة الأمريكية الخارجية منذ الحرب العالمية الثانية، بنظرية (الحرب الاستباقية) التي شكلت حجر الزاوية في (إستراتيجية الأمن القومي) التي أعلنها كإستراتيجية عليا في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢م، وفي الوقت نفسه أطلق عملية كذب وتضليل في أروقة الأمم المتحدة لكي تمنحه غطاءً دولياً وتشرعن حربه التي شنها في نهاية المطاف خارج الشرعية الدولية في ٢٠ مارس ٢٠٠٣م، وأعلن نهاية العمليات العسكرية الكبرى في الأول من أيار ٢٠٠٣م.

يدفعنا ما سبق إلى الحديث عن الحالة العراقية عند عرّابي المجمع الصناعي العسكري، فجفاف المشاعر الأمريكية تجاه العراق جاء بعد أن انتهت كبريات الشركات الأمريكية من جشعها في العراق في مجال الأسلحة والذخائر التقليدية والبيولوجية، ووجدت زبوناً آخر غير العراق؛ فهي -الشركات الأمريكية- استوطنت في العراق بعد سقوط بغداد، ويات النفط العراقي بين أنياب سباع عرّابي التحالف العسكري الصناعي، حيث لا يقاس النفط العراقي حسب المعايير الدولية المعمول بها في الصناعة النفطية العالمية، فقد أكدت دراسة عالمية صادرة عن برنامج النفط مقابل الغذاء صعوبة القياس للكمية والنوعية للنفط العراقي، بسبب ما تعرضت له المنشآت النفطية

العراقية من قصف وتخريب، وفي نهاية إبريل ٢٠٠٤م وفي اجتماع خاص لاعتماد الأموال والذي عقدته سلطات التحالف المؤقتة في مجلس مراجعة البرنامج، أقرت بأن قياس المستخرج من النفط الخام ومبيعاته لا وجود له في العراق، لتقرر تلك اللجنة وفي نهاية الجلسة عدم توفر نظام للمراقبة والمحاسبة للنفط الخام ومنتجاته، واليوم إفران حكومة جديدة، وإجراء انتخابات، وإعلان إقرار دستور عراقي، ومرور أكثر من ثلاث سنوات على قرار مجلس الأمن القاضي بإشراف سليم على نفط العراق؛ تؤكد الحكومة العراقية وسلطة التحالف بنقص المسائلة بشأن نفط العراق.. مما يفتح الباب على مصراعيه لاستثمار الشركات الكبرى المقربة من سلطة التحالف في العراق دون رقيب أو حسيب، إلا أن مجلة (هاريرس) نشرت في يونيو ٢٠٠٥م أن مبيعات كميات النفط في العراق والتي لم يستطع مجلس الحكم الانتقالي أن يظهرها بلغت ٨,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي.

وليس الافتقار إلى الشفافية هو الوحيد وسط هذه السرقات، ولكن نظام ترسية العقود هو الآخر يجد تمايزاً واضحاً ما بين هذا أو ذلك، ففي الأشهر الأولى لسلطة التحالف المؤقتة في العراق منحت عدة عقود ضخمة من بينها عقد منح لشركة هاليبرتون الأمريكية ذات الروابط الوثيقة مع إدارة بوش دون إجراءات عطاءات علنية، وكان من المفترض أن تدفع صناديق إعادة الإعمار الأمريكية قيمة عقد شركة هاليبرتون، ولكن الكونغرس الأمريكي رفض أن يدفع عن العقود التي لم تخضع للعطاءات المنافسة ومن ثم تلقت هاليبرتون نقوداً من صندوق تنمية العراق.^(٩)

إن ما سبق ينقلنا إلى مقال الكاتب تشالمرز جونسون في جريدة واشنطن بوست حين يقول: «إن الإدارة الحالية تتفوق في العراق بلايين الدولارات بسرعة ملحوظة»^(١٠)، وقد بلغت حسب العديد من التقديرات سبتمبر ٢٠٠٤م نحو ٧٩ ملياراً وسارع الكونغرس بعدها إلى اعتماد ٨٧ ملياراً، أخرى، ثلث هذه التكاليف التي تتفق في حرب العراق إلى حسابات شخصية في مصارف الولايات المتحدة.

إن الشركات المسيطرة اليوم على صناعة النفط في العراق والمنتكثة في التحالف العسكري الصناعي كانت قد دعمت الحزب الجمهوري الأمريكي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية ٢٠٠٤م، ووفقاً لما أعلن أحد المراكز البحثية المستقلة فإن هذه الشركات تتصدر الجهات المانحة في انتخابات عام ٢٠٠٤م، حيث تبرعت شركة هاليبرتون بـ ٨٥% من مبلغ الـ (٩٤٩, ١٦٥) ألف دولار، بينما قامت شركة شفرون تكساكو بالتبرع بـ ٨٣% من مبلغ (٣٦٧, ٧٣١) دولاراً، أما شركة لوكهيد التي بلغت تبرعاتها (١٣٢, ٣٩٧, ١) ألف دولار فقد وجهت ٥٩% من تبرعاتها إلى الحزب الجمهوري، بينما تبرعت شركة بكتل بـ ٥٣% من تبرعاتها التي بلغت (٧٨٤, ١٩٩) ألف دولار^(١١).

لقد شكلت صياغة الاقتصاد العراقي وفق الرؤية الأمريكية الحديثة إلى خصخصة نحو ٢٠٠ شركة حكومية عراقية، فبعد أن أمن فريق بوش- ورامسفيلد النفط العراقي، أخذ بول بريمر^(*) يبيث إصلاحاته الاقتصادية على الشركات، وخصص كل الشركات

العراقية التي تنتج كل شيء من الإسمنت والزجاج والغسالات إلى آخر القائمة الصناعية، وقال إبان المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في الأردن «إن وضع مشروعات الدولة غير المنتجة في أيدي القطاع الخاص أمر جوهري لإحياء الاقتصاد العراقي»^(١٣)

لقد شكلت قوانين بريمر الحجر الأساس في السيطرة على الاقتصاد العراقي ومنها الأمر رقم (٢٧) الذي أقر بموجبه تخفيض معدل الضرائب على المؤسسات بنحو ٤٠٪ إلى ما يزيد عن ١٥٪ إضافة إلى الأمر رقم (٢٩) الذي سمح بموجبه أيضاً للشركات الأجنبية بتملك ١٠٪ من الأموال العراقية خارج قطاع المصادر الطبيعية، وبمقتضى هذا الأمر أصبح المستثمرون قادرين على توقيع عقود لمدة (٤٠) عاماً، وكذلك بموجب الأمر (٣٠) القاضي بإنشاء بنوك أجنبية في العراق.

هذه الفوضى الاستثمارية التي أصابت العراق أفرزت معارض تجارية في عده عواصم عالمية وأصبحت تعرف باسم إعادة بناء العراق، في واشنطن، ولندن، ومدريد، وعمّان، ووصفت مجلة الإيكونوميست البريطانية العراق تحت حكم بريمر، بأنه حلم رأسمالي، كما انطلقت موجة من المؤسسات الاستشارية بمساعدة الشركات للوصول إلى السوق العراقية، وكانت الشركة الأبرز في هذا شركة استراتيجيات بناء الجسور، وهي لـ (جو أولباو) وهو مدير سابق لحملة بوش - تشيني الانتخابية، وهل بعد هذا دلالة أنها حرب السيد بوش وحزبه الجمهوري باعتبارهم المستفيدون الأكثر من تواصل الحرب.

ويشبه الكثير من السياسيين العراقي بإناء عسل ضخيم يجذب الكثير من المستثمرين، وهي شركة هالبييرتون وبيكتيل وغيرها، وكذلك الرأسماليون المغامرون الذين تدافعوا نحو العراق والشركات التي توظف المرتزقة، أما العسل الذي يقصده السياسيون فهو العقود بلا عطاءات وثروة النفط العراقية المهدورة بلا حساب.

تصدير الصناعات العسكرية:

إن الإمبراطورية العسكرية الأمريكية حقيقة واقعة والحياة فيها ناعمة راغدة، ولكن إلى جانب هذا فهي عبارة عن شبكة من المصالح الاقتصادية والسياسية متصلة بألف طريقة وطريقة مختلفة ومرتبطة بمؤسسات وهيئات وجهات ومجتمعات أمريكية، كما أن التجهيزات العسكرية الأمريكية تحقق أرباحاً للصناعات المدنية الأمريكية التي تقوم بتصنيع الأسلحة للقوات المسلحة، أو التي تقوم بتنفيذ الخدمات التعاقدية لبناء وصيانة القواعد العسكرية المنتشرة في جميع أنحاء العالم.

إن كل القوات الأمريكية التي باتت تغطي المعمورة هي جزء من إفرازات الحرب الباردة، ومن ثم أحداث ١١ سبتمبر حيث تشكل القواعد العسكرية جزءاً من شبكة الهيمنة التي أقامها البنتاجون وحكومة الولايات المتحدة؛ ففي جهد رئيس لإسناد عمل القواعد ودورها في بسط الهيمنة الأمريكية على العالم، وهناك برنامج ضخم من التدريب العسكري وتقديم الحوافز الاقتصادية التي تُمنح للحلفاء حول العالم، بما يمنح للبنتاجون دخلاً غير مسبوق إلى تلك الدول،

ومكاسب استخباراتية، وهيمنة على كبار القادة العسكريين في الدول التابعة للنفوذ الأمريكي، فمنذ عام ١٩٩٤م تضاعفت مخصصات برنامج التدريب والتأهيل العسكري الدولي التابع لوزارة الخارجية (IMET) بمعدل أربع مرات بحلول عام ٢٠٠٢م؛ لتشمل برامج هذا المركز المسؤول عن نشاط التدريب العسكري في الخارج أكثر من ١٣٣ دولة، حيث يتم تدريب نحو ١٠٠ ألف من كبار العسكريين كل عام، ويتلقى العديد منهم التدريب داخل معسكرات أمريكية خاصة، مما يعني أن هذا البرنامج يعلم نحو ٧٠٪ من جيوش العالم، ففي عام ٢٠٠١م علم الجيش الأمريكي ١٥٠٣٠ ضابطاً في أمريكا اللاتينية.

ويقوم البنتاجون بذلك إما باستقدام هؤلاء المتدربين إلى أحد معاهده التعليمية البالغ عددها ١٥٠ في الولايات المتحدة وإما بإرسال مدربين عسكريين يكونون غالباً من القوات الخاصة إلى الدول المعنية، وقد ضاعفت (الحرب على الإرهاب) هذه البرامج، وفي حالات كثيرة كانت الذريعة التي حلت محل (الحرب على المخدرات) دون وجود أي فرق ملحوظ بأساليب التدريب. وتقول الولايات المتحدة إن مثل برامج التدريب هذه تشجع القيم الأمريكية ولكن هناك فوائد أخرى أيضاً؛ فالعلاقة القوية بين المدربين الأمريكيين والضباط والجنود الأجانب تفتح سوقاً داخل كواليس الحكومات للولايات المتحدة لبيع الأسلحة.

إن وكالة التعاون الأمني الدفاعي التي يرأسها ضابط برتبة فريق، وهي جزء لا يتجزأ من وزارة الدفاع، مسؤولة عن برنامج المبيعات العسكرية الخارجية، وهو أسلوب الحكومة المفضل لبيع معدات

الدفاع الأمريكية التي تشتريها من المصانع الأمريكية إلى الحكومات الأجنبية، وقد ارتفعت قيمة مبيعات السلاح الأمريكي (من حكومة إلى حكومة) بمقدار ١٠٪ في ٢٠٠١م فأصبحت ١٣,٢ بليون دولار. وبهذا يكون البنجابون أكبر مصدر مفرد للسلاح في العالم منذ ١٩٩١م، وقد صدر من ١٩٩٧ - ٢٠٠١م من الأسلحة ما قيمته ٥٧,٨ بليون دولار، وهو ثلاثة أضعاف ما تصدره المملكة المتحدة ثاني أكبر مصدر للأسلحة في العالم.

إن هذا التهافت الأمريكي على بيع السلاح إلى دول العالم الثالث تحديداً لا يتم إلا في ظل وجود حكومات فاسدة أو منظمات غوغائية هدفها الرئيس الربح المالي، وتجارة السلاح هي الظاهرة المميزة لهذا النشاط؛ فهي قمة جبل الجليد الظاهر، ويخفي تحته تدريب وتشغيل وصيانة نظم التشغيل واستدعاء خبراء وصيانة وتبديل قطع غيار وأمور أخرى قد لا نلم بمجرياتهما الدقيقة.

لقد أدى ازدهار الصناعات العسكرية في الولايات المتحدة تحديداً على اعتبار أنها المصدر الأول للسلاح إلى اندلاع العديد من الحروب بل تغذيتها، ولا يخفى دور البترول في إطالة أمد الحرب العراقية الإيرانية، ودوره كذلك في دعم صدام حسين لشراء صفقات السلاح الأمريكي، ثم دعم قوات التحالف لإخراج صدام من الكويت شتاء عام ١٩٩١، وأخيراً القضاء عليه ربيع عام ٢٠٠٣م.

فالولايات المتحدة هايبر ماركت للأسلحة في العالم، حيث تلعب صناعة السلاح دوراً مركزياً، وهي في نمو متواصل، فكل دولار من

الضرائب يذهب ٤٠ سنتاً منه إلى البنتاجون؛ فالحرب تضمن ارتفاع مبيعات السلاح الأمريكي، وفي أعقاب حرب الخليج ارتفعت مبيعات الأسلحة الأمريكية بنسبة ٦٤٪، وبعد هجوم حلف شمال الأطلسي على يوغسلافيا زادت المبيعات بنحو ١٧ مليار دولار، كما أن الإنفاق العسكري العالمي زاد عام ٢٠٠٤م، فقد نما بنسبة ١,٤٠ تريليون دولار بسبب زيادة المخصصات الأمريكية للحرب على الإرهاب، في حين كان في عام ٢٠٠٣م نحو ٤٠٥ مليون دولار.

وإن كان سوق السلاح الأمريكي يجذب العديد من المستثمرين إليه لتصريف هذه البضاعة؛ فإن أغلب القائمين على عملية التصريف هم من أعضاء الدول السبعة الكبار وشركاتها الفاعلة، ومنها شركة لوكهيد مارتن الأمريكية، وبي إيه آي سيستم البريطانية، وشركات بوينج ورايثون ونورثروب جرامان وجنرال دايناميكس وجميعها شركات أمريكية، بالإضافة إلى شركة ثومسون سي إس إف الفرنسية.

والحقيقة أن تلك الشركات يطلق عليها اسم السبع الكبار إشارة إلى الدول الصناعية السبع التي تحتضنها، وسنجد أن خمساً من تلك الشركات أمريكية، لأن الصناعات العسكرية الأمريكية تمثل طوق النجاة للاقتصاد الأمريكي، فهذه الصناعة وحدها يمكن الخروج من شبح الركود، واحتواء التداعيات السلبية لتدني قيمة الدولار، وارتفاع معدل البطالة وتراجع مؤشرات الثقة في مناخ الأعمال، ولو أننا أردنا أن نعطي للحروب الأمريكية أسباباً لوجدنا أنها تأتي عادة بعد حالة من الركود أو أزمة اقتصادية تكون الولايات المتحدة قد مرت بها.

أما إمكانيات الشركات السابقة الذكر، فمثلاً لوكهيد مارتن الأمريكية هي شركة مختصة ببيع المقاتلات والصواريخ وأنظمة إطلاق الصواريخ التي تعد من الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا العسكرية على مستوى العالم، وقد حققت تلك الشركة مبيعات بلغت في العام ٢٠٠٤م ٣٥,٥ مليار دولار، ويعمل فيها ١٢٠ ألف موظف في جميع أرجاء العالم، لها فروع في ٥٦ دولة، ولعبت دورًا مهمًا خلف الكواليس في حشد الدعم لحرب بوش على العراق، وفي ٢٠٠٢م أصبح نائب الرئيس السابق بروس جاكسون رئيس مجلس إدارة منظمة لوبي (خاصة) باسم (لجنة تحرير العراق)، وتضم من الأعضاء جورج شولتز وجون ماكين، وفي ٢٠٠٢م استلمت لوكهيد مارتن مبلغ ١٧ بليون دولار بشكل عقود من البنتاجون - وكانت قد حصلت على ١٤٧ بليون دولار عام ٢٠٠١م، وحوالي ٢ بليون دولار من الإدارة الهندسية في الجيش لتصميم أسلحة ذرية. وفي السنة السابقة لحرب العراق ارتفعت أرباح الشركة بنسبة ٣٦٪، وفي غضون ستة أسابيع من هجوم ١١ سبتمبر حصلت الشركة على عقد بقيمة ٢٠٠ مليار دولار لتطوير طائرة مقاتلة وأوجدت ٣٢٠٠ فرصة وظيفية في ولاية الرئيس بوش تكساس.

أما شركة بي إيه آي سيستم البريطانية فقد وصلت مبيعاتها عام ٢٠٠٤م إلى ١٢ مليار دولار، وهي متخصصة بتصنيع المقاتلات والسفن الحربية والعربات القتالية وأنظمة الرادار والاتصال والأسلحة الموجهة، إضافة إلى الغواصات النووية، حيث تعد الشركة الرئيسة التي تعتمد عليها البحرية البريطانية لإمدادها بالغواصات النووية،

ويعمل في الشركة ٩٠ ألف موظف، وعلى المستوى الرسمي، قدمت دائرة ضمان القروض التصديرية التابعة لوزارة التجارة والصناعة (قروضاً ميسرة) لأنظمة دول العالم الثالث التي تريد شراء أسلحة عالية التقنية دون النظر إلى سجل حقوق الإنسان، تلك الكلمة الرنانة التي ترددها دائماً الدول في حال عدم رغبتها منح الأسلحة إلى دولة فقيرة لا تستطيع إعادة جدولة ديونها لدى صندوق النقد الدولي أو لا تملك ثروات غنية تعمل على تخصيصها للشركات العالمية.

وتوجد شركة رايتون الأمريكية التي تصنع تكنولوجيايات الفضاء ومعدات الملاحه والطائرات ذات المهام الخاصة ويعمل في الشركة ٨٠ ألف موظف، وبلغت مبيعاتها عام ٢٠٠٤م إلى ٢٠ مليار دولار.

أما شركة ثومسون الفرنسية فهي عملاقة في تصنيع معدات الفضاء والدفاع الجوي والأجهزة التي يستخدمها رجال الأمن، ويعمل في الشركة ٦٠ ألف موظف، ولها أنشطة في ٣٠ دولة على مستوى العالم، وبلغت مبيعاتها ١٠,٢ مليار دولار، وإضافة إلى ذلك فهناك علاقات تعاون مع شركة صناعات الدفاع الأوروبية «آي إيه دي إس» والفرنسية «تاليس» وشركة صناعة الطيران والدفاع البريطانية «بي إيه آي».

إن التواطؤ ما بين إدارة الرئيس الأمريكي بوش - تشيني والشركات العسكرية واضح، فقد نشرت مجلة «لونغويل أوبسرفاتير» الفرنسية تقريراً أشارت فيه إلى أن شركات السلاح العملاقة ألفت بكل ثقلها وأموالها في الميزان من أجل إعادة انتخاب جورج بوش، مشيرة إلى أن

لديها أسباباً قوية تدعوها إلى ذلك، وأكدت المجلة أن شركات السلاح حققت منذ عام ٢٠٠١م أرباحاً تجاوزت ما تحقق في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان، مشيرة إلى أن أسعار أسهمها زادت بنسبة ٦٤ ٪ في المتوسط منذ ٢١ سبتمبر ٢٠٠١م، ونقلت المجلة عن بيير شاو الاقتصادي الأمريكي قوله: إن رجال الأعمال العاملين في مجال السلاح جمعوا مليارات من الدولارات نقداً ولا يعرفون ماذا يفعلون بكل هذه الأموال، مشيرة إلى أن جورج بوش مازال يوفر لهم المزيد.

وأوضحت المجلة أن ميزانية الدفاع التي وقَّعها بوش في أغسطس ٢٠٠٤ تجاوزت كل منطوق، حيث تعدت ٤٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ وهو ما يعادل حوالي نصف النفقات العسكرية في العالم، وأكثر بمرة ونصف من ميزانية الدولة الفرنسية، وأشارت إلى أنه بعد إعادة انتخاب بوش سوف يخصص لوزارة الدفاع الأمريكية أكثر من ٢٠٠٠ مليار دولار منذ إعادة انتخاب بوش وحتى عام ٢٠٠٨م، وأكدت المجلة أن هذه المليارات لا تستخدم في تمويل حرب العراق التي تمول بقروض استثنائية؛ ولكنها تستخدم لتعظيم الهيمنة الأمريكية أكثر فأكثر، فهذه المليارات سوف تستخدم لحيازة أسلحة التفوق المطلق التي ستتيح للولايات المتحدة مستقبلاً أن تضرب أي شخص في أي مكان وزمان دون التعرض لخطر الأعمال الثأرية، وفي هذا إشارة إلى الصين القوة المتنامية في آسيا والتي تشكل المنافس الأبرز خلال القرن القادم.

أما نوع هذه الأسلحة فقد بات معروفاً، إنها تشتمل على قوة عسكرية جوية وفضائية قادرة على القيام بعمليات في أي مكان

باسل النيرب

في الكرة الأرضية أو في الفضاء، وستضم هذه القوة الآلاف من القاذفات الخفية ومجموعة من الأقمار الصناعية المسلحة بالليزر والقنابل المغناطيسية الكهربائية، وهي بلا شك كنز هائل لشركات تصنيع السلاح المتنامية، وكل هذه الشركات وجدت لها فروعاً لتقديم خدمات إضافية، مما يدفعنا إلى تخصيص الحديث عنها أكثر والولوج في الحالة العراقية والشركات المستفيدة من العمل العسكري المباشر.



الهوامش:

- (١) انظر فهمي، أحمد، إدارة الظل الأمريكية،
http://www.islamtoday.net/articles/show__articles__content.cfm?sid=37&catid=79&artid=5019
- (٢) انظر السابق.
- (٣) انظر السابق، وعدس، محمد يوسف، الشركات في سباقها الوحشي إلى الريح والسلطة، مجلة وجهات نظر، العدد (٧٧)، يونيو ٢٠٠٥م، ص. ٥٥-٥٦.
- (٤) انظر نادر، رالف، صحيفة الحياة، ١٨ أكتوبر ٢٠٠٤.
- (٥) انظر الخولي، محمد، أهوال الحرب وكنوز علي بابا، صحيفة البيان الإماراتية، ١٥ يناير ٢٠٠٤م.
- (٦) لمزيد من التفاصيل حول مقال الدكتور بول كروغمان بعنوان التريح والوطنية، انظر صحيفة هيرالد تريبيون بتاريخ ١٧/١٢/٢٠٠٣م.
- (٧) انظر هتشنز، كرستوفر، محاكمة هنري كيسنجر، ط ١، ترجمة فريد الغزي، دار قدمس للنشر، ٢٠٠٢م، ص ١٨٥.
- (٨) انظر فهمي، أحمد، إدارة الظل الأمريكية،
http://www.islamtoday.net/articles/show__articles__content.cfm?sid=37&catid=79&artid=5019
- (٩) انظر نادر، رالف، صحيفة الحياة، ١٨ أكتوبر ٢٠٠٤.
- (١٠) انظر الخولي، محمد، أهوال الحرب وكنوز علي بابا، صحيفة البيان الإماراتية، ١٥ يناير ٢٠٠٤م.
- (١١) انظر نادر، رالف، صحيفة الحياة، ١٨ أكتوبر ٢٠٠٤م.
- (١٢) انظر كلاين، نعومي، بغداد: السنة صفر نهب العراق سعياً إلى يوتوبيا المحافظين الجدد، كتاب المستقبل العربي (٤٢)، ص. ١١-٣٧.